



UN LIBRARY

FEB 12 1980

Distr.
GENERALA/RES/34/128
4 February 1980

UN/CA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمالقرارات اتخذتها الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/34/635/Add.1)]

١٢٨/٣٤ - تقديم المساعدة الى زامبياان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارات الأمم المتحدة السابقة المتعلقة بمسألة تقديم المساعدة الى زامبيا ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣ ، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ و ٢٠٩٣ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، اللذين أثنى فيهما كلا المجلسين على قرار حكومة زامبيا في عام ١٩٦٨ بأن تنفذ تدريجيا جزاءات الأمم المتحدة الالزامية ضد روديسيا الجنوبية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ ،

وان تشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٧٨ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، الذي أيد فيه المجلس ما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٨ (١) ، من تقييم وتوصيات ،

وان تشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ١٣١/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي أيدت فيه الجمعية بقوة النداءين الصادرين عن مجلس الأمن والأمين العام لتقديم مساعدة دولية الى زامبيا ،

وان تسلّم بأن حكومة زامبيا قد تكبدت تكاليف مباشرة فضلا عن تكاليف التدابير الطارئة نتيجة لقرارها تطبيق الجزاءات ضد نظام الحكم العنصري غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وكذلك خسائر ناجمة عن تحويل الموارد المالية والبشرية المحدودة عن التنمية العادية للبلد ،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ (٢) ، الذي تضمن مرفقه تقرير بعثة الاستعراض التي أوفدها الأمين العام الى زامبيا ،

وان تلاحظ أن الحالة الاقتصادية الحرجة الراهنة في زامبيا سببها الآثار الناجمة عن تطبيق الجزاءات وعن الهجمات والغارات المستمرة التي تشنها قوات روديسيا الجنوبية ،

وان تلاحظ أيضا أن اضطراب النقل والتجارة وإعادة تكييفهما قد فرضا كذلك ضغوطا شديدة على برامج التنمية في زامبيا وأوجدا تعقيدات أمام هذه البرامج ،

وان تلاحظ كذلك أن تدفق اللاجئين الزمبابويين قد فرض عبئا اضافيا على اقتصاد زامبيا ، وان تسلم بضرورة توفير مساعدة انسانية اضافية لأولئك اللاجئين ،

وان تأسف لأن المجتمع الدولي لم يقدم حتى الآن مساعدة الى زامبيا بقدر يتناسب مع تكاليف تحرير زامبيا من اعتمادها على الجنوب ، الأمر الذي دعت اليه قرارات مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ و ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ و ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣ ،

وان تحيط علما بالمبادئ التوجيهية العريضة التي وضعتها حكومة زامبيا لاستراتيجيتها الانمائية المقبلة والتي تشمل برامج للزراعة والتصنيع والتعدين ، والمشاريع والبرامج الانمائية الطويلة الأجل التي حددتها تلك الحكومة باعتبارها تتطلب مساعدة دولية ،

وان تحيط علما بحاجة زامبيا الى موارد لكي تتغلب على مشاكلها الاقتصادية الراهنة وتنفذ بنجاح برنامجا لتحقيق الاستقرار موجهها نحو بلوغ الأهداف الانمائية الطويلة الأجل للبلد ،

وان تسلم بأن الأمر يتطلب مساعدة اضافية لا تقل قيمتها عن ٨٠٠ مليون دولار في موعد غايته ١٩٨٠ ، من أجل تمويل الواردات الضرورية وتخفيض المتأخرات فير المسددة تخفيضا كبيرا وبناء احتياطي من العملات الأجنبية بمستوى معقول والبدء في العملية الطويلة الأجل لإعادة بناء هيكل الاقتصاد ،

وان تسلم كذلك بأن المساعدة الدولية المطلوبة على وجه السرعة لبيتاح لزامبيا أن توجد على طريقها الخارجية قدرة نقل كافية للواردات والصادرات ،

١ - تؤيد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ (٢) من تقييم وتوصيات ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للمساعدة المقدمة حتى الآن الى زامبيا من مختلف الدول والمنظمات الاقليمية والدولية ؛

٣ - تمرب عن بالغ قلقها لأن المساعدة المقدمة حتى الآن تقصر بكثير عن تلبية احتياجات زامبيا ؛

٤ - توجه انتباه المجتمع الدولي الى حاجة زامبيا العاجلة الى المساعدة الاضافية المالية والاقتصادية والمادية المبينة في مرفق تقرير الأمين العام (٢) ، وحاجتها بصفة خاصة الى مساعدة فورية في قطاع النقل ؛

٥ - تطلب الى الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والأقليمية والى سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم مساعدة مالية ومادية وتقنية الى زامبيا ، في شكل منح كلما أمكن ذلك ، وتحثها على أن تولي اعتبارا خاصا لادراج زامبيا ، في موعد مبكر ، في برامجها للمساعدة الانمائية اذا لم تكن مدرجة فيها بالفعل ؛

٦ - تطلب كذلك الى الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ برامج لمساعدة زامبيا أو تتفاوض بشأنها أن تعزز هذه البرامج كلما أمكن ذلك ؛

٧ - توجه انتباه المجتمع الدولي الى الحساب الذي أنشأه الأمين العام في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لبرامج المساعدة الاقتصادية الخاصة من أجل تلقي التبرعات المقدمة لمساعدة زامبيا ، وتحث الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية على التبرع بسخاء لذلك الحساب ؛

٨ - ترجو من المؤسسات والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة - وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة - أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمقبلة لمساعدة زامبيا من أجل تمكينها من تنفيذ مشاريعها الانمائية المخططة دون انقطاع ، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ؛

٩ - ترجو كذلك من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن توافي الأمين العام دورياً بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة زامبيا ؛

١٠ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الى أن تعرض على هيئات ادارتها ، للنظر ، مسألة الاحتياجات الخاصة لزامبيا ، وأن توافي الأمين العام بتقارير عما تتخذه هذه الهيئات من مقررات ، وذلك في موعد لا يتجاوز ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٠ ؛

١١ - ترجّو من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل برامجه لتقديم المساعدة الانمائية للاجئين في زامبيا ، وتحت الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على امتداد السفوف السامي على وجه السرعة بالوسائل اللازمة لتنفيذ تلك البرامج ؛

١٢ - ترجّو من مجلس الأمن أن يدرس الحالة في زامبيا ، في اطار المادتين ٤٩ و ٥٠ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بغية اقتراح تدابير اضافية لمساعدة زامبيا نظرا لوضعها الاقتصادي والمالي الحرج ؛

١٣ - ترجّو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لزامبيا ؛

(ب) أن يضمن وضع الترتيبات المناسبة ، المالية والمتصلة بالميزانية ، لمواصلة تنظيم برنامج المساعدة الدولية وتعبئة الموارد لزامبيا ؛

(ج) أن يبقي الحالة في زامبيا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يطالع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ ، على الحالة الراهنة لبرنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة لزامبيا ؛

(د) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في زامبيا والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج المساعدة لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الخامسة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٤

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩